

## تطبيقات جغرافية في خدمة الشرطة تجربة شخصية

أ.د. مضر خليل عمر

### المقدمة

في عام ١٩٩١ التقيت بالملاك البحثي العامل في مركز البحوث والدراسات التابع الى مديرية الشرطة العامة - بغداد عن طريق ابن اخي علي اسماعيل (في مجلس فاتحة والدته رحمها الله) . وعند سؤالي عن ابحاث الجريمة والعاملين عليها في العراق طلب مني زيارة المركز للاطلاع على طبيعة نشاطه و الصادر عنه من ابحاث ودراسات و نوعية الباحثين وتخصصاتهم العلمية من داخل المركز ومن خارجه . وقد كانت لدي معلومات بسيطة عن المركز اضافة الى معلومات عن معهد تابع الى وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، الذي كنت معجبا بنشاطاته ونتاجاته العلمية التي اطلعت عليها من خلال مكتبة اخي د. معن . وقد اخذني اخي لزيارة المعهد ، الذي لم يعد قائما ، او في طريقه للالغاء رسميا آنذاك .

قمت بزيارة الى مركز البحوث والدراسات ، والتقيت بمديره (العميد اكرم جاسم المشهداني) فوجدته كيسا ، موضوعيا ، واسع المعرفة والاطلاع ، حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من انكلترا . ضم المركز ضباطا بشهادات جامعية اولية في الاجتماع و الاحصاء ومعظم باحثية من جامعة بغداد . وقد كان معظم من يتعاون مع المركز من الباحثين هم في اختصاصات متنوعة عدا الجغرافيا . وعندما سألتني المشهداني عن الجوانب التي تدرسها الجغرافيا في الجريمة قلت : التباين المكاني لحدوثها و تحليل اسباب ذلك . فضحك و فتح الدرج الاسفل من مكتبه و اخرج ملفا قال : كان هذا احد مطالب الوزير السابق (الشيخلي) التي لم نجد من يقوم بها . فسألته عن مدى توفر البيانات ، فاخرج لي الكتاب السنوي للشرطة العامة لسنوات عديدة و اخذني بنفسه الى مديرية احصاء الشرطة و عرفني بالعاملين فيها ، وقال لي اطلب الذي تراه مناسباً لكتابة الدراسة . من هنا بدأت نشاطاتي البحثية في مجال الجريمة ، وذلك بتأشير (( الانماط المكانية للجريمة في العراق : ١٩٧٩ - ١٩٩٠ )) .

### الابحاث المنجزة بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات

ادناه ذكر للابحاث المنجزة خلال عملي مع مركز البحوث والدراسات ، (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) ولا تتوفر لدي الان الكثير منها ، يضاف الى ذلك أن هناك دراسات كلفت بها ولكنها لم تر النور لاسباب تتعلق بوزارة الداخلية ومجريات الاحداث فيها .

- (١) الأنماط المكانية للجريمة في العراق : ١٩٧٩ - ١٩٩٠ ، مركز البحوث و الدراسات (م.ب.د.) ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد ١٩٩٢
- (٢) التباين المكاني و الزماني للجنايات في العراق : ١٩٧٩ - ١٩٩٠ ، (م.ب.د.) ١٩٩٣
- (٣) جرائم النساء : دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ، م.ب.د. ، ١٩٩٤ ، ولانها دراسة كبيرة فقد تم الاستلال منها لاحقا لتقدم في نشاطات علمية اكااديمية ، منها :  
(١) جرائم النساء في محافظتي ديالى و صلاح الدين : دراسة مقارنة ، ندوة تحليل الجريمة و سبل الحد منها ، جامعة تكريت ١٩٩٥

- (٢) جرائم النساء في محافظتي كربلاء و النجف : دراسة مقارنة ، ندوة التحليل العلمي للجريمة ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٥
- (٣) التوزيع الجغرافي للمتهمة حسب التركيب المهني و الحالة الزوجية ، المؤتمر الثامن لكلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٩٥
- (٤) التباين المكاني لتخريب و إتلاف المرافق العامة في بغداد ، م.ب.د. ، بغداد ١٩٩٤
- (٥) التفسير الجغرافي للجريمة في العراق ، المؤتمر السابع للجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ١٩٩٤
- (٦) التباين المكاني لجريمتي القتل و السرقة في محافظة صلاح الدين ، ندوة تحليل الجريمة و سبل الحد منها ، جامعة تكريت ، ١٩٩٥
- (٧) آثار الحصار على الأنماط المكانية للجريمة ، المؤتمر الثامن للجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ١٩٩٥
- (٨) التباين المكاني لجرائم سرقة الدور في مدينة بغداد : ١٩٩٦ – ١٩٩٧ ، م.ب.د. ، ١٩٩٨
- (٩) تحسين التصاميم العمرانية ذات التأثيرات السلبية ، (ترجمة) ، م.ب.د. ، بغداد ١٩٩٨
- (١٠) تقويم موضوعي لأداء مديريات شرطة المحافظات لعام ١٩٩٨ ، م.ب.د. ، ١٩٩٩
- (١١) التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي : ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، م.ب.د. ، بغداد ١٩٩٩
- (١٢) التوزيع الجغرافي للمخدرات في الوطن العربي ، م.ب.د. ، ١٩٩٩
- (١٣) التباين المكاني للوضع الأمني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، م.ب.د. ، ١٩٩٩
- (١٤) اتجاهات الجريمة في الأردن على أبواب القرن الحادي و العشرين ، م.ب.د. ، ١٩٩٩
- (١٥) تقويم موضوعي لأداء مديريات شرطة المحافظات في مجال مكافحة الجريمة لعام ١٩٩٩ ، م.ب.د. ، ٢٠٠٠
- (١٦) تحليل مقارن للأنماط المكانية لأداء و محددات عمل مديريات شرطة المحافظات ، م.ب.د. ، ٢٠٠٠
- (١٧) قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى ، ١٠ | ٢٠٠١
- (١٨) الشرطة و نظم المعلومات الجغرافية ، م.ب.د. ، الشرطة العامة ، بغداد ٢٠٠١
- (١٩) النمط المكاني لسرقة السيارات في بغداد ، م.ب.د. ، الشرطة العامة ، بغداد ٢٠٠١
- (٢٠) التوزيع الجغرافي الأمثل لمراكز الشرطة في مدينة بغداد ، م.ب.د. ، ٢٠٠١
- (٢١) التباينات المكانية و مركزية السياسة الجنائية : سرقة السيارات في بغداد كحالة دراسية ، مجلة ديالى ، ١٣ | ٢٠٠٢ (مشترك مع الدكتور نعمان حسين الجبوري)
- (٢٢) الأبعاد المكانية للجريمة ، مجلة أبحاث جغرافية – جامعة الكوفة (قبول نشر)
- (٢٣) تقويم علمي لعملية تقويم أداء مديريات شرطة محافظات العراق ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، م. ٢١ ع. ٤٢ رجب ١٤٢٧ | آب ٢٠٠٦ ، الرياض.
- (٢٤) التباين المكاني لجريمتي السرقة و القتل في مدينة البصرة : ١٩٩٢ – ١٩٩٤ ، اطروحة دكتوراه كتبها احمد فارس العيسى تحت اشرافي .

## دراسات و ابحاث اخرى

كلفت من قبل اللواء يونس الاحمد بالاشتراك مع ضباط شرطة من حملة شهادة الماجستير في الهندسة وفي الاحصاء والاجتماع ، لانجاز دراستين تكملان بعضها البعض . الاولى عن الحجم الافضل لمراكز و معاونيات الشرطة طبقا لمؤشرات عالمية ، منها مساحة الاقليم الوظيفي ، التركيب السكاني ، انماط الجريمة في الاقليم وغيرها من مؤشرات شرطوية . والثانية عن بناء مجمعات سكنية للعاملين في هذه المراكز وفي عموم محافظات العراق و وحداتها الادارية . وكانت متابعة السيد مدير الشرطة العام للدراستين اسبوعية ، في لقاء غداء

مفتوح يبدأ الساعة الثانية والنصف ظهرا و ينتهي بحدود الساعة السادسة حيث كان دقيقا ومتابعا ممتازا و متفهما لجميع ما يطرح من اراء ، ومعالجا لجميع المشاكل التي تواجه الدراساتين . لقد احسست بجديته بالعمل العلمي و المنظور الوطني المستقبلي . وقد تم تسليم مسودة الدراساتين له شخصيا في صبيحة اليوم الذي قصف فيه مقر المخابرات العامة ، وقد اعفي من منصبه في اليوم التالي ، ولم يعرف شيئا عن الدراساتين بعد ذلك .

عند جمعي معلومات عن الجريمة في الاردن ، لاحظت ان نسبة المتهمين من العراقيين تاتي بالمرتبة الثانية بعد الاردنيين ، وان هناك حالات انتحار غير قليلة بينهم ، فاقترحت على اللواء المشهداني دراسة الحالة ، وطلبت بيانات ذات صلة من الانترنت . وفعلا وردت البيانات المطلوبة (بمعظمها) وانجزت الدراسة ، ولكنها قدمت باسم المديرية الى مجلس الامن القومي الذي كان يرأسه قصي . و نوقشت الدراسة بالتفصيل حسب ما اعلمني اللواء حميد عثمان (مدير الشرطة العام حينها) ونالت استحسان المجلس الذي اتخذ قرارات واجراءات داخلية وخارجية .

تجمعت لدي ، وقتها ، معلومات وافية عن التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في بغداد و حدود اقاليمها الوظيفية ، وقد لاحظت سوء التوزيع المكاني لها ، فاقترحت اعتماد نظم المعلومات الجغرافية لاعادة التوزيع بما يتناسب مع المعايير التي استخدمت في دراسة سابقة . فكلفت بها وانجزتها وفي ضوئها تم (بيع مباني) بعض المراكز لشراء او بناء بدائل لها .

وفي مجال الترجمة ، فقد قمت بترجمة مقال للاستاذة الس كولمان تحت عنوان ((تحسين التصاميم العمرانية ذات التأثيرات السلبية)) ، تبع ذلك ترجمة فصول من كتاب ((تطبيق منهج النظم للتنمية الحضرية)) لمؤلفه جاك لاباترا ، في ما يتعلق بتوزيع خدمات الحماية في الحضر ، خدمات الشرطة ، خدمات الدفاع المدني ، وخدمات الاسعاف الفوري على وجه الخصوص للاطلاع والافادة من المعايير التي تعتمد في عملية التوزيع ، ومحاولة تطبيق النماذج الرياضية الواردة فيها .

كما قمت بكتابة مقالات نشرت في مجلة (دراسات في الامن الاجتماعي) ، منها :-

- ١- دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة ،
- ٢- التوزيع الجغرافي لبيانات القتل العمد في الوطن العربي : وجهة نظر ،
- ٣- عرض نقدي للكتاب السنوي لاحصاءات الجريمة في الهند .

## مستخلص ابحاث مختارة

### (١) الانماط المكانية للجريمة في العراق

هدف البحث استشفاف التوزيع الجغرافي للجريمة في العراق باعتماد اكثر من متغير واحد ، مع تاشير مسار الجريمة حسب نوعها وصولا الى رسم حدود (اقاليم الجريمة) في العراق خلال المدة ١٩٧٩ - ١٩٩٠ . فالهدف انحصر في تاشير الانماط المكانية للجريمة دون تفسيرها . فتفسير الانماط المكانية للجريمة لمساحة واسعة و مدة زمنية غير قصيرة يتطلب

جهدا استثنائيا وفريق عمل متعدد التخصصات وذلك للتباين الاجتماعي - الحضاري في العراق.

اعتمدت الدراسة في عملية التاثير الاحصاءات الوصفية ، من معدل و وسيط و الانحراف المعياري ومعامل التباين (التغاير) . واختيرت ثلاث سنوات للمقارنة : ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٩٠ . واعيد النظر في التوزيع الجغرافي بالربط بين حجم الجريمة قياسا الى الحجم السكاني (نسبة الجريمة الى السكان) ، ثم نظر في اتجاه الجريمة عدديا ، وكنسبة الى السكان . بعد ذلك تم تسليط الضوء على انواع مختارة من الجريمة ، وايضا كاعداد وكنسب الى السكان : جرائم الجرح والضرب والايذاء العمد ، السرقة ، القذف والسب ، التهديد ، الاحتيال ، الاعتداء على الموظفين ، القتل العمد ، تنظيم الحياة الاقتصادية ، التخريب واتلاف الممتلكات العامة ، اللواط والاعتصاب وهتك العرض ، و البغاء والسمسرة .

ضمت الدراسة ثمانية جداول و (٢٠) خريطة توزيع مكاني للجريمة في العراق ، وخلصت بالاستنتاجات الاتية :-

(١) نظرا لانخفاض عدد الجرائم عام ١٩٨٨ الى (٢٦٦٣٤) بعد ان كان (٨٧٦٣٠) جريمة عام ١٩٨٧ واصبح عام ١٩٩٠ (٨٧٥١٦) جريمة ولأن هذا يؤثر على مسار خط انحدار الجريمة ، لذلك حسب معامل النمو لفترتين ، ما قبل ١٩٨٨ ، وما بعدها ، وحسب ايضا لمدة الدراسة باكملها . وقد كان معامل نمو الجريمة للفترة الاولى بقيمة (+٠.٧٠٤) في وقت لفترة الدراسة برمتها كان بقيمة (+٠.١٩٢) . مما يعني ان للظرف الاستثنائي الذي فرضته الحرب دور بارز في ارتفاع نسبة الجرائم في البلد .

(٢) بتنظيم المحافظات ترتيبا حسب مجموع قيم معاملات النمو للفترتين لوحظ :-

أ- سجلت محافظة صلاح الدين اعلى قيم نمو للجريمة ،  
ب- كانت محافظة دهوك الاكثر سيطرة على الجريمة ،  
ت- تراجع نمو الجريمة في محافظات : نينوى ، المثنى ، التاميم ، ذي قار ، ديالى ، البصرة ، وميسان بعد عام ١٩٨٨ اذ كان موجبا بوتائر عالية خلال المدة التي سبقت ذلك .

ث- قابل ذلك زيادة في وتائر الجريمة في بداية عقد التسعينات في محافظات : الانبار ، القادسية ، كربلاء ، بابل ، بغداد ، السليمانية ، واسط و النجف .

(٣) الجرائم الاكثر ميلا للنمو الموجب وحسب تراتب تنازلي ، هي : الاحتيال ، السرقة ، التخريب واتلاف المرافق العامة ، التهديد ، القتل العمد ، اللواط والاعتصاب والبغاء .

(٤) والجرائم الاكثر ميلا للنمو السالب جاءت جرائم : تنظيم الحياة الاقتصادية ، الجرح والضرب العمد ، الاعتداء على الموظفين ، و جريمة القذف والسب .

(٥) ولتأشير اقاليم الجريمة اعتمدت اربع معايير ، هي :-  
أ- العدد الكلي للجريمة في كل محافظة ،

ب- معامل نمو نسب الجريمة الى كل عشرة الاف نسمة ،  
ت- مجموع معاملات نمو احد عشر نوعا من انواع الجريمة للفترة ٧٩-١٩٩٠ ،

ث- مجموع معاملات نمو انواع مختارة من الجريمة للفترة ٧٩-١٩٨٧ .

(٦) ادت عملية تحليل نمو الجريمة الى تاثير ستة اقاليم ، هي :-

- أ- الانبار التي تتطلب رسم سياسة خاصة للسيطرة على الجريمة فيها ،
- ب- اتسمت محافظات صلاح الدين ، نينوى ، والقادسية بنمو عال للجريمة في الفترتين ، مع نمو سالب ضعيف بنسب الجريمة الى السكان . والجرائم التي تتطلب الانتباه اليها في هذا الاقليم هي : الاحتيال ، الاعتداء على الموظفين ، اللواط والاعتصاب وهتك العرض والبغاء والسمسرة .
- ت- وفي محافظات : ذي قار ، كربلاء ، البصرة ، بابل ، والتاميم كان معامل نمو الجريمة عاليا خلال الفترة الاولى (٧٩-١٩٨٧) ، وتتنامى فيها جرائم : السرقة ، الاحتيال ، القتل العمد ، والجرائم الاخلاقية المختلفة .
- ث- وتتفاقم في محافظات : النجف ، ديالى ، واسط ، وبغداد جرائم الاحتيال و مختلف الجرائم الاخلاقية .
- ج- اما محافظات : المثنى ، اربيل ، السليمانية ، وميسان فتتفاقم فيها جريمة البغاء والسمسرة .
- ح- انفردت محافظة دهوك بالسيطرة على الجريمة ، حيث سجلت ست معاملات نمو موجب للجريمة من مجموع (٢٢) معامل نمو .

## (٢) تقييم اداء مديريات الشرطة ،

تعقد مديريةية الشرطة العامة مؤتمرا سنويا لتقييم اداء مديريات شرطة المحافظات ، وقد طلب مني اللواء المشهداني ايجاد صيغة تقييم كمية تضع الجميع في الميزان و بمسطرة موحدة. و بعد مداولات و تجارب اولية ومناقشات مستفيضة تبلورت الفكرة لتشمل احد عشر مؤشرا ، ست منها تؤشر محددات عمل المديرية ، وخمس يؤشرن نسب الانجاز . والمؤشرات هي :-

- ١- نسبة المكتشف من مجموع الجرائم المسجلة ، تؤشر درجة متابعة المديرية لكشف الجريمة في اقليمها الوظيفي والحد منها ،
- ٢- نسبة المكتشف من الجرائم المهمة الى مجموع المسجل منها (القتل والسرقة) ، يؤشر درجة استتباب الامن وتعزيز احساس المواطن به .
- ٣- نسبة المكتشف من الجرائم الى عدد العجلات المستخدمة في الواجبات الامنية ، تعكس هذه النسبة درجة كفاءة استخدام العجلات في المهام الامنية .
- ٤- نسبة تنفيذ اوامر القبض من مجموع الصادر منها ، حيث بدون التنفيذ لا يكون كشف للجريمة وتبقى العدالة مثلومة .
- ٥- نسبة المسجل من الجرائم خلال العام الى المسجل في العام السابق ، مقارنة امنية بين عامين لتحديد الوضع الامني و مساره . وقد اقترح لاحقا ان تكون المقارنة مع معدل خمس سنوات خلت .
- ٦- نسبة الجريمة الى كل مائة الف نسمة في المحافظة ، وهو معيار موضوعي معتمد عالميا للمقارنة بين المناطق و عبر الزمن .
- ٧- نسبة الضباط الى كل مائة منتسب (مفوض ومراتب) ، فزيادة النسبة دون ان يكون لها تاثير يعد حالة غير صحية .

- ٨- نسبة الشرطة الى كل مائة الف نسمة في المحافظة ، وتقيس هذه طاقة العمل و تؤثر العدد المطلوب حمايته من قبل رجل الشرطة .
- ٩- نسبة الجريمة الى القوة العاملة في المديرية ، و تقيس طاقة العمل وتحسب في ضوءها الخطورة التي يتعرض لها رجال الامن بعد تبويب الجرائم حسب المخاطر التي قد تسببها .
- ١٠- نسبة الجريمة الى عدد الضباط في المديرية ، تقيس هذه النسبة طاقة العمل و التحقيق وكشف الجريمة بالنسبة للضباط دون المنتسبين ، وارتفاع النسبة قد يبرر انخفاض نسبة الكشف والمتابعة اليومية للمجرمين ، والعكس صحيح ايضا .
- ١١- نسبة السكان الى مساحة الاقليم الوظيفي ، فالكثافة العامة تعد من محددات العمل و تقيس درجة الصعوبة فيه . وفي الواقع ان السكان والمساحة يمثلان مؤشرين مهمين عند قياس طاقة عمل رجال الشرطة ، سواء حسب كفاءة او كعدد .
- وخلال فترة الدراسة ، كان أمن بغداد من مسؤولية مديرتي الكرخ والرصافة ، تضاف لهما (١٤) مديرية محافظة (عدا كردستان) ، وبهذا فان عملية التقييم السنوي تضم (١٦) مديرية . وبغياص معيار معين يحدد مستوى الاداء لذا اعتمد معدل المتحقق للمدريات الستة عشر كمعيار ، فما فوqe يعد ايجابيا ، وما دونه يمثل تقصيرا في الواجب المهني . ومن الطرق الاحصائية التي تعتمد المعدل معيارا لها ، وتقيس التباين (القرب و البعد عنه) اساسا لها طريقة الدرجة المعيارية Z-Score التي تحسب الفرق بين (الدرجة) والمعدل ثم تقسم الناتج على قيمة الانحراف المعياري (الذي يقيس تشتت القيم عن معدلها) . بهذه الطريقة تتوزع القيم حول المعدل بين (+٣) و (-٣) والصفر يمثل المعدل . اي ان القيم الاعلى من المعدل تمتد على مسافة (+٣) درجات انحراف معياري ، او تقل عنه ب (-٣) درجات انحراف معياري . بهذه الطريقة يمكن ترتيب المدريات تنازليا من الافضل الى الادنى ، ولكل مؤشر او متغير .
- المشكلة ان بعض المؤشرات تكون نسبها الواطئة في غير صالح المديرية ، رغم انها ايجابية لذلك تضرب القيم في هذه المؤشرات ب (-١) ، اي تقلب الاشارة من موجبه الى سالب وبالعكس . الجدول ادناه يعرض مجموع الدرجات المعيارية لمؤشرات الاداء ومحددات عمل مدريات شرطة المحافظات لعام ٢٠٠٠ .

المرتبة	المديرية	مجموع الاداء	مجموع المحددات	المجموع الكلي
١	الرصافة	٢.٠٠٠	٦.٢٨٩	٨.٢٨٩
٢	النجف	٥.٥٨٠	٠.٩١٢	٦.٤٩٢
٣	بابل	٦.٣٨٧	٠.٠٦٤	٦.٤٥١
٤	الكرخ	٠.٦٧٧	١.٩٥٥	٢.٦٣٢
٥	البصرة	١.٠٠٠	٠.٤٥٩-	٠.٥٤١
٦	الانبار	١.٦٢١	١.٨٢٥-	٠.٢٠٤-
٧	التاميم	٣.٨٢٧	٤.٢٤٥-	٠.٤١٨-
٨	صلاح الدين	٢.٥٩٤	٣.٢٢٠-	٠.٦٢٦-
٩	المتنى	٠.٨٦١-	٠.٥٦٦-	١.٤٢٧-
١٠	واسط	٣.٢٤٢-	٠.٩٠٠	٢.٣٤٢-
١١	القادسية	٤.٢٤٣-	١.٧٩٤	٢.٤٤٩-
١٢	ميسان	٤.٤٧٠-	١.٦٢٨	٢.٨٤٢-
١٣	كربلاء	١.٠٦٠-	١.٨٤٦-	٢.٩٠٦-
١٤	نينوى	٣.٦٨٩-	٠.٠٦٥	٣.٦٢٤-
١٥	ذي قار	٢.٧٣٣-	١.٩٨١-	٤.٧١٤-

٥.٢٨٩-	١.٨٩٧-	٣.٣٩٢-	ديالى	١٦
--------	--------	--------	-------	----

وفي ضوء بيانات الجدول تحددت المديرية الأكثر اداء ، والاكثر معوقات ومحددات عمل ، وايتها تمكنت من تجاوز المحددات في ادائها الوظيفي ، وبهذا تستحق التكريم .

وبعد العرض الاجمالي ياتي وصف اداء المديرية ، و كنموذج اشير الى :-

أ- مديرية شرطة محافظة النجف : واجهت المديرية محدثات عمل كبيرة ، وكان ادائها يفوق المعدل في مؤشرات : كشف الجريمة ، كشف المهم منها ، تنفيذ اوامر القبض ، مع خفض في نسبة المسجل قياسا بالاعوام الخمس السابقة ، وكذلك في نسبة الجريمة الى السكان .

ب- مديرية شرطة محافظة التاميم : حققت المديرية تحسنا في نسبها في مجال كشف الجريمة وتنفيذ اوامر القبض ، الا ان نسبة الجريمة فيها الى السكان في تزايد ، فمازالت غير قادرة على تجاوز محدثات العمل .

ت- مديرية شرطة محافظة نينوى : لقد كان مجموع درجات الاداء في الموجب ، وكانت درجات المحددات في السالب ، مما يعني ضعف القدرة على تجاوز المحددات البسيطة .

ث- مديرية شرطة محافظة ديالى : لقد تحسنت نسبة كشف الجريمة الى العجلات ، وارتفعت نسبة تنفيذ اوامر القبض في محافظة ديالى ، كذلك ارتفعت نسبة الشرطة الى السكان ، ومع هذا بقيت اعداد الجرائم اكثر من المسجل في السنوات الخمس السابقة ، واكثر في نسبتها الى السكان .

### (٣) قياس توطن الجريمة وتحليل عوامله المحلية،

بعد تحديد الانماط المكانية للجريمة ، كتبت عن الابعاد المكانية للجريمة والتفسير الجغرافي لها ، وقد تعاملت مع الجريمة كظاهرة مكانية يمكن ان تتوطن كما هي الصناعة و الامراض والتلوث التي يدرسها الجغرافيون و غيرهم من التخصصات ذات العلاقة . فتساءلت : كيف يمكن ان نقيس توطن الجريمة ؟ وكيف نؤشر مناطق المشاكل Problem Areas لتكون ميدانا لرسم سياسات مكانية Area Based Policies وقائية وعلاجية من قبل السلطات المعنية ؟ أي ، دفع الجهات الرسمية لاعتماد اسس علمية لرسم سياسات لامركزية تتناسب مع الوضع الامني للمناطق ، ومتطلبات اداء المهام الشرطوية بافضل ما يمكن .

اعتمدت لقياس توطن الجريمة مقاييس النزعة المركزية لجريمة معينة الى ما يقابلها من مقاييس النزعة المركزية لمجموع الجرائم ، فكلما كانت الجريمة اكثر تركزا مكانيا وزمنيا من غيرها من الجرائم الاخرى (ارتفاع نسبتها الى المجموع وخلال فترة زمنية معينة) اشر ذلك تفاقمها في المكان والزمان ، والعكس صحيح . فدلليل توطن الجريمة قد حسب بالصيغة :-

**دلليل توطن الجريمة = (معامل تغاير مجموع الجرائم زمنيا) ١**

**(معامل تغاير جريمة محددة زمنيا في المكان نفسه)**

وعندما تكون النسبة (قيمة الدليل) اكثر من (١) دل ذلك على وجود عوامل محلية مساعدة على توطن وتكرار حدوث الجريمة بسياق معين . اما عندما تكون قيمة الدليل اقل من (١) فقد يوعز ذلك الى عوامل خارجية طارئة وتذبذب عال في تكرار الحدوث . وتطبيقا لهذه الفكرة فقد اعتمدت البيانات الواردة في بحث جرائم النساء ، بعد تصنيفها الى :-

أ- جرائم تمس القضاء والمنفعة العامة ، وتكونت هذه المجموعة من :-

أ- جرائم المساس بسير القضاء

- ب- جرائم الاخبار الكاذب والاحجام عن الاخبار  
 ت- جرائم تضليل القضاء  
 ث- جرائم الاعتداء على المواطنين والمكلفين بخدمة عامة  
 ج- جرائم تخريب واتلاف المرافق العامة  
 ب- جرائم تتعلق بالقيم الاجتماعية والاخلاق الحميدة ، وتضم :-  
 أ- جرائم تمس الاسرة  
 ب- جرائم تتعلق بالبنوة ورعاية القاصرين  
 ت- جرائم الاغتصاب واللواط وهتك العرض  
 ث- جرائم السرقة  
 ج- جرائم التحريض على الفسق والفجور  
 ح- جرائم الاحتيال  
 خ- جرائم الفعل الفاضح والمخل بالحياء  
 د- جرائم البغاء والسمسرة  
 ت- جرائم ذات سمة عدائية ، وتشمل :-  
 أ- جرائم القتل العمد  
 ب- جرائم الجرح والضرب والايذاء العمد  
 ت- جرائم التهديد  
 ث- جرائم القذف والسب  
 اما العوامل والمتغيرات التي قد تساعد على توطن الجريمة ، هي :-  
 ا- متغيرات عامة ، على مستوى المحافظة ، وتتكون من :-

- ١- مجموع السكان
  - ٢- نسبة الاناث الى مجموع السكان
  - ٣- مجموع المتزوجات
  - ٤- نسبة النوع (الجندر)
  - ٥- نسبة الاعالة
  - ٦- الكثافة العامة
  - ٧- % لثلاث اسر فاكثر تسكن مع بعض من مجموع الاسر
  - ٨- عدد الوحدات الادارية في المحافظة
- ب- متغيرات حضرية ، وفيها :-
- ١) مجموع السكان الحضر
  - ٢) مجموع الاناث في الحضر
  - ٣) مجموع المتزوجات في الحضر
  - ٤) نسبة النوع في الحضر
  - ٥) معدل حجم الاسرة في الحضر
  - ٦) % لثلاث اسر او اكثر تسكن مع بعض في الحضر
  - ٧) % للسكان الحضر من مجموع سكان المحافظة
  - ٨) % لسكان المدينة الاولى من مجموع سكان المحافظة

٩) % لسكان قضاء المركز من مجموع سكان المحافظة  
ث- متغيرات اجتماعية ، وتضم :-

(١) مجموع المطلقات في المحافظة

(٢) مجموع المطلقات في الحضر

(٣) مجموع الارامل في المحافظة

(٤) مجموع الارامل في الحضر

(٥) مجموع الاميات في المحافظة

(٦) مجموع الاميات في الحضر

(٧) % لاسر تستاجر سكنها في الحضر

(٨) % لانات غيرن سكنهن في الحضر نتيجة تبدل الحالة الزوجية

(٩) % لانات في الحضر لم يغيرن سكنهن بسبب تبدل الحالة الزوجية .

وقد اعتمدت تقنية التحليل العاملي Factor Analysis لمعالجة البيانات واشتقاق العوامل ذات الترابط الاحصائي - المكاني ، وتأشير اي الجرائم تميل الى التوطن واين ؟  
ومن الضروري التنويه الى :-

١- لا توجد تقنية تحليلية واحدة تساعد على تفسير التباين المكاني للبيئة المحلية ، ومعظمها يعتمد العلاقة الخطية بين توزيعات قيم المتغيرات قيد التحليل ، وفي الواقع ان العلاقة بين المتغيرات ليست خطية دوما .

٢- تتطلب عملية اختيار المتغيرات البيئية التي قد تساعد في تفسير التباين المكاني للجريمة وتحديد مناطق الجنوح والجريمة دراية واسعة وعميقة بطبيعة مجتمع منطقة الدراسة ، وخصائص الجريمة وطبيعة القائمين بها .

٣- أن المكان ، بخصائصه وسماته ، يشكل واحدا من مجموعة متداخلة من المعطيات والعوامل التي تساعد على حدوث الجريمة وتكرارها في المكان والزمان . اي ان دراسة الجريمة ، وبالضرورة ، تكون من قبل فريق عمل متعدد التخصصات ، ينظم اليه الجغرافي ليرز دور المكان و يعمل على تأشير حدود مناطق المشاكل .

#### (٤) التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي

اعتمدت الدراسة البيانات التي وفرها المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع الى امانة مجلس وزراء الداخلية العرب لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ . غطى الاصدار الاول عشر اقطار عربية ، والثاني اربعة عشر بلدا . لم تزود الجزائر المكتب بالبيانات اللازمة عام ١٩٩٦ ولكن اضيفت بيانات عن خمس دول عربية اخرى ، مما جعل المقارنة الاحصائية صعبة . وقد جرت المقارنة بين البلدان التي توفرت عنها البيانات للعامين ، مع استعراض الوضع الامني في الدول الاخرى . تمت المقارنة بطريقتين ، الاولى باعتماد اختبار (ت) لتأشير احتمالية الانتماء الى المجتمع نفسه ، والثانية بطريقة معامل ارتباط الرتب . وقد سلط الضوء على الجرائم طبقا لتبويبها الى :-

أ- جرائم ضد حياة الاشخاص :-

أ- القتل العمد

ب- الاجهاض الجنائي وقتل الاجنة او المولودين

- ت- القتل الخطأ أو على وجه الخطأ
- ث- الموت بسبب حوادث المرور
- ج- اسباب اخرى
- ح- القتل شبه العمد أو الضرب المفضي الى الموت
- خ- الايذاء أو الاعتداء
- د- الايذاء أو الاعتداء الجسيم أو المفضي الى عاهة شديدة
- ذ- الايذاء الاعتيادي أو البسيط أو الشجار
- ر- الانتحار

ب- جرائم ضد حرية الاشخاص :-

- أ- خطف الاشخاص أو استدراجهم
- ب- حجز حرية الاشخاص أو اعتقالهم أو القبض عليهم
- ت- الارهاب أو التهديد أو الوعيد
- ث- القذف والسب والشتم والذم والقبح والتشهير
- ج- اختراق حرمة المنازل أو اقتحامها

ت- جرائم مخلة بالاداب العامة :-

- ١) الاخلال بالاداب العامة بالكلام أو الفعل الفاضح
- ٢) زنا المتزوجين أو المتزوجات وتعدد الأزواج
- ٣) هتك العرض أو الاغتصاب الجنسي أو الخلوة غير الشرعية أو المواقعة الجنسية
- ٤) اللواط أو الشذوذ الجنسي
- ٥) تعاطي البغاء أو التوسط بالخنا والدعارة أو التحريض على الفسق والفجور

ث- جرائم ضد الاموال :-

- أ- السلب والنهب واغتصاب المال بالاكراه بالطرق العامة
- ب- السرقات الموصوفة وغير الموصوفة
- ت- حيازة الاموال المسروقة أو الامتلاك الجنائي

ج- جرائم ضد الثقة العامة :-

- أ- النصب والاحتيال
- ب- غش الموازين والمقاييس والمكاييل
- ت- تزوير الاوراق والمستندات والوثائق والسجلات
- ث- تزوير اختام الدولة والطوابع والعلامات التجارية
- ج- تزوير أو تزيف الاوراق المالية والبنكنوت والمسكوكات النقدية
- ح- خيانة الامانة
- خ- الاختلاس
- د- الرشوة
- ذ- اصدار أو تحرير شيك بدون رصيد

ح- جرائم ضد الاملاك :-

- أ- الحريق العمد

ب- الحريق الخطأ

ت- التعدي على وسائل المواصلات او النقل العام

ث- التعدي او الاعتداء على الوسائل السلوكية

ج- التعدي او الاعتداء على موارد المياه

ح- الاعتداء على وسائل او موارد اخرى .

خلصت الدراسة الى مجموع من الاستنتاجات ، منها :-

١. تباين الانماط المكانية للجريمة حسب طريقة قياسها ، كنسبة من مجموع الجرائم او كنسبة الى مجموع السكان ، وحسب نوع الجريمة ، ومع هذا فقد سجلت بعض الدول تركزا واضحا للجريمة في العدد والنسبة مشيرة الى تدني الوضع الامني فيها .
٢. بروز اشتراك في التوزيع المكاني لبعض الجرائم ، مثل جرائم ضد الاشخاص اشتركت في التوزيع المكاني مع جرائم ضد حريات الاشخاص بنسبة (٧٢.٢٥%) (تربيع معامل العلاقة البسيطة مضروبا بمائة)) ، ومع نسب الجرائم المخلة بالاداب بنسبة (٦٢.٤١%) . يعني هذا ان ارتفاع نسبة الجريمة ضد حياة الاشخاص في دولة ما يؤثر احتمالية ارتفاع نسبة الجريمة ضد حرية الاشخاص (٠.٧٢٢٥) وباحتمالية قدرها (٠.٦٢٤١) ترتفع نسب الجرائم المخلة بالاداب العامة .
٣. اشارة التحليل الى علاقة احصائية بين حجم الدولة السكاني مع مجموع الجرائم (٧٢.٩٣%) ، وبالجرائم ضد الاشخاص و تلك المخلة بالاداب (٧٢.٠٨%) ، وان الجرائم ضد الممتلكات غير ذات علاقة بالحجم السكاني (معامل ارتباط ٠.١٣٢) ، اي ان الجرائم ضد الممتلكات تحدث كرد فعل لظرف طارئ وليست ذات ديمومة .
٤. ارتبط التوزيع المكاني لجرائم ضد الاملاك مع التوزيع المكاني لجرائم ضد الاشخاص بنسبة (٩٢.٣٥%) مشيرا الى تمركز النزعة العدائية في بعض المناطق .
٥. اجمالا ، انخفضت نسبة مجموع الجرائم المسجلة الى السكان من (٨٩٢.٤٢) الى (٧٠٨.١٤) جريمة لكل مائة الف نسمة ، كما تناقص التباين بين الاقطار العربية من (١٣٠.٥٧%) عام ١٩٩٣ الى (٨٩.٤١%) عام ١٩٩٦ ، وتناقص التباين في النسب المئوية من مجموع الجرائم في القطر الواحد من (٣٠٢.٧٣%) الى (٢٠١.٢٣%) مما يوحي بالميل الى التشابه في الوضع الامني بين البلدان العربية .
٦. وعلى الرغم من الزيادة في النسبة المئوية للجرائم المرتكبة ضد حياة الاشخاص (من ١٨.٢١% الى ٢٠.٣٦%) الا ان نسبتها الى السكان قد انخفضت من (١٧٢.٤٢) الى (١٣٧.٣٥) جريمة لكل مائة الف نسمة ، مع تناقص في التباين بين البلدان العربية .

## (٥) التوزيع الجغرافي للمخدرات في الوطن العربي

اعتمدت الدراسة بيانات ضبطات المخدرات في (١٨) قطرا عربيا للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ، وحساب معدلها السنوي ، ثم نسبتها الى الشباب الذكور (١٥ - ٥٩ سنة) ، وكان الهدف الاجابة عن تساؤلات مفادها :-

- ماهو نمط انتشار المخدرات في الوطن العربي ؟
- هل يرتبط نمط توزيعات كميات المخدرات مع نسبها الى السكان ؟
- الى اية درجة توطنت تجارة المخدرات في بعض الاقطار العربية ؟

وبمنظور جغرافي ، عدت تجارة المخدرات مناظرة لغيرها من تجارة السلع من حيث هرمية مراكز التسويق وتوزيعها المكاني ضمن الاقليم ، (نظرية كرسنالر) وبهذا تركز البحث عن الاسواق الرئيسية لتجارة المخدرات في الوطن العربي ، وتقصي علاقة مواقعها الجغرافية بذلك التوزيع ؟ ومن ثم النظر في جنسيات تجارها . وضمن السياق نفسه ، فقد تم التقصي بعلاقة المخدرات بالتوزيع الجغرافي لجرائم السرقات ، وجرائم الاحداث ، وطبيعة البيئة التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات والادمان عليها . وقد غطت الدراسة تجارة الافيون ، الحشيشة ، الهيروين ، والكوكائين .

اشارت نتائج الدراسة الى أن مراكز التسوق الرئيسية في الوطن العربي هي : المغرب ، لبنان ، والامارات تتبعها مراكز ثانوية هي : السودان ، والاردن . تتزود المغرب بالمخدرات من اسبانيا وجزر الكناري ، وترد المخدرات الى لبنان من كريت واليونان واسرائيل . ويتم تهريبها الى الامارات من ايران والهند والباكستان . وتسرب المخدرات الى الاردن من الكيان الصهيوني لنشره في الاقطار المجاورة . اما السودان فطبيعة مناخه تساعد في زراعة الحشيشة ، اضافة الى ما توفره اثيوبيا من انواع اخرى من المخدرات .

ان للمواقع الجغرافية لهذه الدول دور في اختيارها ، فهي تضع الوطن العربي بين فكي سوقها (شرق ، وسط ، غرب) ليتم تنسيق التوزيع ويشمل جميع ارجاء الوطن . ونسبة تجار المخدرات في دولة الامارات دليل على ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) . ويبدو ان تجارة المخدرات قد توطنت ، نسبيا ، في الامارات و المغرب ولبنان .

لم يتوافق التوزيع الجغرافي للمخدرات من حيث الكمية مع نسبتها الى الشباب من السكان ، ولكن لوحظ تركزا في دول دون غيرها ، موحيا بنجاح سياسة مكافحة المخدرات في العديد من الاقطار العربية .

## (٦) اتجاهات الجريمة في الاردن على ابواب القرن ٢١

استندت الدراسة على الاحصاءات الجنائية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ الصادرة عن مديرية الامن العامة في المملكة الاردنية الهاشمية . وقد كانت البيانات وافية مثيرة للفضول العلمي ، وقد تمت المقارنة الاحصائية بين العامين بعد ان عولجت البيانات :-

- تصنيف الجرائم الى فئات رئيسة حسب وصفها القانوني : ضد حياة الاشخاص ، ضد حرية الاشخاص ، ضد الاموال ، ضد الممتلكات ، ضد الثقة العامة ، والمخلة بالاداب .
- فرز جرائم الجانحين الاحداث عن المجموع الكلي
- توزيع مجموع الجرائم جغرافيا حسب مديريات الشرطة في المملكة .

وكان القصد من وراء ذلك الاجابة عن اسئلة مفادها :-

+ الى اين تتجه الجريمة في المملكة الاردنية الهاشمية ؟

+ الى اية درجة تتشابه نسب الفئات الرئيسية للجرائم عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ؟

+ الى اية درجة يتشابه التوزيع الجغرافي لنسب الجرائم بين العامين ؟

بتوفر بيانات عن الجريمة للمدة ١٩٨٥ - ١٩٩٦ امكن تأشير مسار مجمل الجريمة

ونسبتها الى السكان ، وكذا الامر بالنسبة الى مجموع جرائم الاحداث . وقد كان معامل النمو بقيمة (٠.٩٥٩) لمجموع الجرائم ، مما يعني توقع اعداد الجريمة ان تصل الى (٥١٩٢٠) عام ٢٠٠٠ ، و (٦٤٩٠٦) عام ٢٠٠٥ ، و (٧٧٨٩٢) عام ٢٠١٠ عند بقاء الظروف والسياسات

كما كانت عليه للفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ . لقد زادت الجريمة بنسبة (٢٨٠.٤٢%) خلال ١٢ سنة ، ولم يزداد عدد السكان بالنسبة ذاتها لذا فان نسبة الجريمة الى السكان كانت عام ١٩٨٥ (٦٠٥) جريمة لكل مائة الف نسمة ، اصبحت (١٠٣٠) جريمة لكل مائة الف نسمة عام ١٩٩٦ ، اي ازدادت بنسبة (١٧٠.٤٨%) خلال المدة نفسها . وزاد انحراف اليافعين بنسبة (٣٦٥.٦١٦%) خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٦ و بمعامل نمو قدره (٠.٨٩١) . وكانت العلاقة بين اعداد الجرائم و جنح الاحداث بقيمة (٠.٩٧٤) ، مما يعني انها عامل رئيس في زيادة الجريمة في الاردن، وان ظروف الزيادة ذاتها تؤثر على الاحداث وغيرهم وتدفعهم بعيدا عن جادة الصواب .

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة حدوث تبدل نوعي في الجرائم المرتكبة في المملكة بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٦ حيث شملت الفئات الرئيسية للجرائم قيد الدرس (٨١.١%) من المجموع الكلي للجرائم عام ١٩٩٤ ، اصبحت (٧٨.٨%) عام ١٩٩٦ ، وكذا الحال بالنسبة لجنح الاحداث (من ٩٤.٩٥% الى ٦١.٤%) مما يؤشر انتشار انواعا اخرى من الجرائم لم تغطيها الدراسة .

كانت نسبة جنح الاحداث عام ١٩٩٤ (١٥.٧%) من مجموع الجرائم ، واصبحت (١٧.٧%) عام ١٩٩٦ ، حيث زادت بنسبة (٤١.٣%) . وكانت نسب الزيادة في جنح الاحداث حسب فئة الجريمة : (١١٦.٧%) ضد الاملاك ، (١٢٦.٧%) ضد الثقة ، (٣٤.١%) ضد حياة الاشخاص ، (٤١.٧%) ضد حرية الاشخاص ، و(١٣.٥%) ضد الاموال .

#### (٧) سرقة السيارات في بغداد

البحث معني بسرقة السيارات في مدينة بغداد عام ١٩٩٨ ، وعنوانه الذي نشر به ((التباينات المكانية ومركزية السياسة الجنائية : سرقة السيارات في بغداد كحالة دراسية)) والبحث مشترك مع الدكتور نعمان حسين الجبوري . والاسئلة التي قادت البحث هي :-

- + ما هي طبيعة الاماكن التي حدثت السرقات فيها ؟
- + ما هي طبيعة الاماكن التي تم العثور على السيارات المسروقة فيها ؟
- + من هي الجهات التي عثرت على السيارات المسروقة ؟
- + هل تم القبض على الجناة ؟
- + كيفية القبض على الجناة ؟
- + ماهي الحالة التي كانت عليها السيارات عند العثور عليها ؟
- + ما كان مفقودا منها ؟
- + ماهي نوعية السيارات المسروقة ؟
- + لمن تعود السيارات المسروقة ؟
- + ماهي الطريقة التي استخدمت للسرقة ؟
- + هل اعتمدت الاجهزة الامنية التباينات المكانية عند متابعة السرقات ؟

وتمت المقارنة بين مناطق عمل مديرتي شرطة الكرخ والرصافة ، بعد ان صنفت الشوارع حسب الاستعمال السائد فيها الى : سكني ، تجاري ، صناعي ، عيادات طبية . واعتمدت طريقة مربع كاي Chi Square في المقارنة .

حددت اماكن حدوث السرقات بالتصنيف الاتي : دار (٢٠.٥٣٧%) ، شارع عام (٤٧.٣٨٣%) ، شارع فرعي (٢١.٢٠٨%) ، ساحة عامة (١٠.٨٧٢%) . واتسمت اماكن

العثور على السيارات المفقودة بكونها : منطقة سكنية (٣٠.٣٠٣%) ، منطقة تجارية (١١.٣٦٤%) ، منطقة صناعية (٥.٥٥٦%) ، اماكن عامة (١٠.١٠١%) ، اماكن خالية (١٢.٨٧٩%) ، خارج المنطقة التي سرقت منها السيارة (٢٣.٩٩%) ، المنطقة نفسها (٥.٨٠٨%) .

اما الجهات التي عثرت على السيارات المفقودة فتمثلت ب : شرطة النجدة (٣٤.٧٦٨%) ، الشرطة المحلية (٧.٩٤٧%) ، شرطة المرور (٢.٣١٧%) ، السيطرات على الطرق الخارجية (١.٦٥٥%) ، اصحاب السيارات المفقودة (٢٤.١٧٢%) ، اخرى (٢٩٠.١٣٩%) .

وصنف الجناة الى : مجهولون (٩٠.٦٥٩%) ، قبض عليهم جميعا (٦.٥٩٣%) ، قبض على بعضهم (٢.٧٤٧%) . اما الكيفية التي قبض عليهم فكانت : اثناء السرقة (٩.٦١٥%) ، مع السيارة المسروقة (٢٥.٠٠%) ، بعد التحقيق والاعتراف بالسرقة (٣٦.٥٣٨%) ، وللصدفة (٢٨.٨٤٦%) دور هنا ايضا .

وصنفت حالة السيارة المفقودة عند العثور عليها الى : متضررة جدا (٦.١٤٣%) ، متضررة (٥٦.٣١٤%) ، سالمة (٣٧.٧٥٤%) . وتمثلت المفقودات من السيارات المسروقة ب: الاطارات (٣١.٠٧٧%) ، البطارية (٣٠.٧٦٩%) ، الراديو (٢٥.٥٣٨%) ، المحرك (٣.٦٩٢%) ، نقود (١.٢٣١%) ، سندات (٣.٠٧٧%) ، اخرى (٤.٦١٥%) .

وحددت نوعية السيارات المسروقة ب: صالون (١٠.٣٧%) ، لاندكروز (١.٧٢٨%) ، كوستر (٠.٤٩٣%) ، بيك آب (١٠.٣٧%) ، انتاجية (١.٢٣٤%) ، برازيلي (٢٥.٣٠٨%) ، كرونا (١٣.٣٣٣%) ، كراون (٥.٤٣٢%) ، سوبر (١٤.٠٧٤%) ، داتسن (٢.٨٣٩%) ، مرسيدس (١.٢٣٤%) ، امريكي (٢.٨٣٩%) ، وغيرها (١٠.٧٤%) .

اما عائدة السيارات المسروقة فكانت : خصوصي (٧٥.٣٧٧%) ، اجرة (١٤.٠٣٨%) ، حكومية (٨.٢٠٧%) ، وشركات (٢.٣٧٥%) . وتمثلت طريقة السرقة ب: كسر زجاج (٢.٥١٨%) ، مفتاح (٧٣.١٨٥%) ، كانت مفتوحة اصلا (٩.٤٨١%) ، احتيال (٢.٢٢٢%) ، إكراه (١٢.٥٩٢%) .

برهن التحليل الاحصائي على وجود فروقات معنوية في تعامل الجناة مع عناصر البيئة التي استغلوها لصالحهم عند سرقة السيارات ، في وقت ما زالت سياسة المؤسسات الامنية تتعامل مع بغداد ككل بغض النظر عن التباينات المكانية في البيئة المحلية . اي تعتمد سياسة مركزية موحدة بغض النظر عن طبيعة البيئة المحلية وتباينها مكانيا .

التباين المكاني بين قاطعي الكرخ والرصافة اكثر تفصيلا و وضوحا عند النظر الى المناطق الداخلية فيهما . فسرقه السيارات في بغداد الجديدة تختلف عنها في الاعظمية او شارع الرشيد ، كذا الامر بين المنصور والشعلة والكاظمية . فالتباينات المكانية حقيقة لا يمكن اغفالها عند التخطيط لمعالجة المشكلات الاجتماعية ، والجريمة احداها . وخرجت الدراسة بجملته من المقترحات والتوصيات ذات البعد التخطيطي – الاجرائي .

## تقييم التجربة

- كانت تجربتي اكثر من رائعة ، لاسباب عديدة ، اهمها :-
- (١) الضباط الذين تعاملت معهم كانوا متميزين برقي الاخلاق و الموضوعية في التعامل .
  - (٢) غنى قاعدة البيانات المتوفرة بما يحتاجه الباحث ، يضاف الى ذلك تعاون المعنيين بتوفر كل ما يحتاجه من بيانات ومعلومات وتقديم تسهيلات كبيرة تخدم الباحث وتعينه للوصول الى نتائج ينتفع منها البلد .
  - (٣) كانت الابحاث والدراسات تناقش من قبل الجميع ، بدء بمدير الشرطة العام ، مرورا بمدير مركز البحوث والدراسات وضباط المركز ومنتسبيه و ضباط الاحصاء في مديرية الشرطة العامة ، و بحضور ضباط المعهد القومي وكلية الشرطة . وتقام نشاطات علمية متخصصة في ضوء ذلك .
  - (٤) كان لممارسة العمل الصيفي (حيث يشارك الجامعيون المسؤولون المهنيون بدراسة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات و سبل تطوير المؤسسات الخدمية والانتاجية والقيام بابحاث تخدم سياسة المؤسسات ووظيفتها) دور كبير في كسر الهوة بين الجامعيين و غيرهم من المسؤولين في دوائر الدولة ، من جهة ، وتعارفهم مع بعضهم البعض من جهة اخرى عند دراسة ومناقشة موضوعات واهتمامات مشتركة رغم اختلاف الاختصاص .
  - (٥) شاركت في مسابقة الكفاءات العلمية و فزت بها مرتين ، وكنت احتياط في الثالثة . التنافس كان ضمن الاختصاص العام (جغرافيا) لعموم حملة الشهادة الجامعية العليا في الاختصاص ، يختار الخمس الاكثر انتاجية بعد ترتيب الجميع تنازليا . وكانت علمية بعيدة عن التأثيرات السياسية او غيرها .

## فناعات أثمرتها التجربة العملية

- ١- القناعة بان البحث العلمي يمثل ارقى نشاط فكري انساني ، وانه (داينمو) الحياة العلمية والمهنية ، وبدونه ليس هناك تطور او تقدم ، لا شخصي ولا مهني . وتكامل العلمي مع المهني افضل ما يمكن ان يفكر به الجميع خدمة للبلد .
- ٢- القناعة بان "المكان" يجب ان ينظر له كوعاء يضم كل شيء ، لذا فان دراسته و تفصي اثاره وبصماته هي من صلب الاهتمامات التي تشترك بها العلوم جميعا ، وبشكل تكاملي - متداخل التخصصات . ومن هنا جاء سعبي الشخصي لاستحداث وحدة الابحاث المكانية لاحقا .
- ٣- نتيجة الفناعتين أنفتي الذكر ، فاني أومن بعمق بان البحث المكاني يشكل خلاصة ، وعصارة العلوم المختلفة عندما تلتقي لانجازه بجهود الخيرين وبمنظور تطبيقي وافق تخطيطي هادفا خدمة المجتمع والارتقاء به .
- ٤- ويصل هذا النشاط ذروته عندما ينجز من قبل فريق عمل بحثي متعدد التخصصات تستقصي موضوعا الاهتمام به مشتركا ، وتتكامل زوايا النظر اليه لتتجلي الحقيقة امام انظار الجميع ، العارفين به قبل غيرهم .

- ٥- ولا يكون البحث المكاني تطبيقيا ما لم يصب ب ، و ا او ينتهي بتقييم سياسة المؤسسات المعنية بموضوعية وتجرد من الذات و المحاباة ، وطرح مقترح معالجات اجرائية ، من خارج بودقة المؤسسة .
- ٦- عندما تعتمد العلوم المختلفة المكان اساسا لدراسة موضوعاتها ، وتقصيها ، فانها حتما ستلتقي مع التخصصات الاخرى وتسلط الضوء على زوايا اخرى لم تكن واضحة عند الجميع . وهذه فائدة جمة نفتقدها جميعا وذلك لعلنا فرادا وقصور النظرة وانحسارها بالذات .
- ٧- الجريمة ، كما العديد من الظواهر المكانية الاخرى ، متعددة الابعاد ، ولهذا لا يمكن تحليل حدوثها (مكانا - زمانا) وتفسير ذلك من قبل اختصاص علمي واحد .
- ٨- ولمعالجة الجريمة ورسم السياسات الوقائية والعلاجية لا بد من النظر الى المكان و تاثير سماته وخصائصه وتحليل علاقة ذلك بالجريمة .
- ٩- المكان والزمان وجهي عملة واحدة ، عند دراسة الظواهر المكانية ، والتركيز على احدها يثلم المعرفة ويبقيها ناقصة .
- ١٠- وحدة الابحاث المكانية كانت ارقى هدية تقدم الى جامعة ديالى ، فحاربها الاميون من حملة الشهادات وعملوا على وئدها بشدة وباصرار اعمى .